

(قرار رقم ٣٢ لعام ١٤٣٥هـ)

**الصادر عن لجنة الاعتراض الزكوية الضريبة الابتدائية الثانية**

## شأن الاعتراض المقدم من المكلف شركة (أ)

رقم (٢٠/١٢)

الريل الضريبي لعام ٢٠١٢ على

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وبعد:-

في يوم الخميس الموافق ١٨/١٤٣٥هـ اجتمعت لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية بالرياض للبت في الاعتراض المقدم من المكلف / شركة (أ) على الربط الضريبي لعام ٢٠١٢م.

وبعد الاطلاع على ملف الاعتراض لدى اللجنة، وعلى مذكرة رفع الاعتراض رقم ١٤٣٥/١٦/٣٢٨٦ وتاريخ ١٨/٠٥/١٤٣٥هـ، والمذكورة الإلهاقية المقدمة من المكلف رقم ز/م ١٤٠٠/٣٠٠ وتاريخ ١٤٣٥هـ، وعلى ما ورد بمحضر جلسة المناقشة المنعقدة بتاريخ ٥/٧/١٤٣٥هـ التي حضرها عن المصلحة كل من ..... و .....، وحضرها عن المكلف.....

فقد قررت اللجنة الفصل في الاعتراض على النحو التالي:

### **أولاً: الناحية الشكلية:**

أخطرت المصلحة المكلفة بالريلط بخطابها رقم ٤٨٦٠ وتاريخ ٢٣/٧/١٤٣٤هـ، واعتراض عليه المكلف بخطاب محاسبه القانواني.....الوارد للمصلحة برقم ٦٦٦٠/١٦٣٤ وتاريخ ٢٠/٩/١٤٣٤هـ، وحيث إن الاعتراض قُدم خلال المدة النظامية ومن ذي صفة فإنه يكون مقبولاً من الناحية الشكلية.

## **ثانياً: الناحية الموضوعية:**

ينحصر اعتراف المكلف على التالي:

- ١- الشركة تخضع لضريبة الدخل وليس للضريبة المستقطعة.

٢- مطالبة المصلحة بإخضاع الأرباح التقديرية للضريبة المستقطعة.

٣- الغرامات.

وفيما يلي استعراض لوجهتي، نظر كل من المكلف والمصلحة ورأي اللحنة:

- ٤- الشركة تخضع لضريبة الدخل، وليس، للضريبة المستقطعة.

أ- وحدة نظر المكلف:

فيما يلي، ودمة نظر المكلف كما جاءت نصاً فـ، خطاب الاعتراض:

"طالب المصلحة الشركة سداد المستحقة، عليها من ضرسة الاستقطاع من بعارة النشاط حتى، إقاوا ٢٠١٩ـ٤٠."

ويفيد عملاً أنهم لم يستطعوا التوصل أو فهم مطالبة الشركة بضريبة الاستقطاع، والشركة في الأساس خاضعة لضريبة الدخل، وبهذا الصدد يود عملاً إيضاح أن المادة (٣٤) من النظام الضريبي بشأن الضريبة التقديرية بأن يحدد الوعاء الضريبي لفروع شركات الخطوط الجوية وشركات الشحن والنقل البري والبحري العاملة في المملكة بواقع خمسة بالمئة (%) من إجمالي الدخل المحقق في المملكة من التذاكر والشحن والبريد وأي دخل آخر، وعلى هذه الفروع تقديم إقرار يبين إجمالي دخلها بالمملكة وذلك في المواعيد النظامية.

ومقتضى ذلك أن هذه الفروع تحاسب ضريبياً طبقاً للنظام بإخضاع ٥% من إيراداتها للضريبة على الدخل بواقع ٢٠٪، ولا تخضع للضريبة المستقطعة.

ومن ناحية أخرى أن الضريبة المستقطعة على الأرباح قد نشأت مع صدور النظام الضريبي الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم ١٤٢٥/١٠/١٤٠١ هـ، ولم تكن موجودة قبل صدور النظام الضريبي، فكيف تطالب المصلحة بتطبيق الضريبة المستقطعة من بداية نشاط الشركة، كما أنه من القواعد الفقهية الثابتة أنه لا رجعية في القوانين أو الأنظمة، وأن الضريبة المستقطعة التي وردت بالمادة (٦٨) من النظام والمادة (٦٣) من اللائحة التنفيذية نافذة مع نفاذ النظام الضريبي في ٤/٧/٢٠٠٤م، ومن ثم لا محل لطلب المصلحة".

وخلال جلسة المناقشة قدم المكلف مذكرة إلحاقيه رقم ز/م/١٤٠/٦/٣٥٠١٤٣٥ هـ ذكر فيها التالي نصاً:

١- "لم يرد بوجهة نظر المصلحة جديد يمكن الرد عليه، فقد أوجب النظام الضريبي محاسبة الشركة وغيرها التي تزاول هذا النشاط تقديرياً بواقع ٥% كصافي أرباح، وأن المشرع قرر هذه النسبة كان له حيثياته التي وردت في المادة (١٦) من اللائحة التنفيذية، وما تم عليه من تعديلات بموجب القرار الوزاري رقم ١٧٦٦ ١٤٣٥/٠٩/١٨ هـ الموافق ١٩/٣/٢٠١٤م وذلك لارتباطها بمصاريف عالمية وتدخل المصادر المحلية مع العالمية مما يصعب من عملية فصل مصاريف النشاط الخاصة بالمملكة بشكل دقيق.

وحتى في النظام السابق كانت هذه الأنشطة تحاسب تقديرياً أيّضاً، وفي حالة المحاسبة طبقاً للحسابات كان يتم تحويل مصاريف المركز الرئيس بنسبة الإيرادات المحلية إلى الإيرادات العالمية، إذن هذا النوع من المحاسبة التقديرية لم يكن جديداً، ومقتضى ذلك كله أن النظام هو الذي يجب محاسبة هذا النوع من النشاط تقديرياً في حالة عدم وجود الحسابات، ويُخضع للضريبة على الدخل ولا يخضع للضريبة المستقطعة.

٢- أن عملاً يستغبون مطالبة المصلحة للشركة بالضريبة المستقطعة من بداية نشاطها رغم عدم سريان هذا النوع من الضرائب في السابق، حيث نشأ مع النظام الضريبي الجديد وتاريخ سريان الضريبة المستقطعة في ٣/٧/٢٠٠٧م، كما يرون دون الإخلال باعتراضهم أن من القواعد الفقهية المتعارف عليها أنه لا رجعية في القوانين والأنظمة، وأن نطاق سريان النظام في هذا الشأن على الحالات التي تنشأ في أو بعد تاريخ النفاذ الذي ددهن النظام الضريبي.

ومن ناحية أخرى، فإن ما يُخضع للضريبة المستقطعة هو ما ورد حصرياً بالمادة (٦٨) من النظام والمادة (٦٣) من اللائحة التنفيذية والتي لم يكن من بينها الأرباح التقديرية.

إن النظام الضريبي هو نظام خاص لا يجوز التوسيع فيه، بل أن النظام في هذا الشأن لم يترك الأمر على عواهنه بل اشترط للخضوع أن يتم دفع أو تحويل هذه المبالغ للخارج.

ومما يؤكد ذلك ما ورد بالمادة رقم (٥) من النظام الضريبي بشأن مصادر الدخل والتي لم يكن من بينها الأرباح التقديرية ولا توزيعات الأرباح، حيث ورد بالفقرة (٧) "مبالغ مقابل خدمات قدمتها شركة مقيمة إلى مركزها الرئيس".

وورد في الفقرة (٨) (مبالغ يدفعها مقيم مقابل خدمات تقدم بالكامل أو جزئياً بالمملكة وهو ما لا ينطبق على الأرباح التقديرية، ولا يغير من هذا الفهم قبول بعض المكلفين للفكرة وسدادهم للضريبة، كما لا تعتبر قرينة، لعميم ذلك على كافة المكلفين من خلال موافقة بعض المكلفين على ذلك، هذا بالإضافة إلى أن الأنظمة والتعليمات لا تطبق تلقائياً أو بالقياس أو بمفهوم المخالفة أحياناً، وكان على المصحة إصدار تعديل للنظام أو اللائحة".

#### **بـ وجهة نظر المصحة:**

فيما يلي وجهة نظر المصحة كما جاءت نصاً في مذكرة رفع الاعراض:-

"تعترض الشركة على مطالبة المصحة لها بضربي الاستقطاع على الأرباح التقديرية الناتجة عن تطبيق المادة الرابعة والثلاثون من النظام الضريبي، لتحديد الربح الخاضع لضريبة الدخل لفروع شركات الخطوط الجوية العاملة بالمملكة منذ تاريخ نفاذة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٣٠م، وتوضح المصحة بأن المكلف يعتبر منشأة دائمة لغير مقيم، وبالتالي فكون النظام أعطى له الحق في تقديم إقراره على أساس نسبة ربح تقديرية (%) لا يعني انتفاء تطبيق المادة (٦٨) من النظام و(٦٣) من اللائحة، فهذا أقل ربح يمكن قبوله نظاماً وقد تحقق الشركة أكثر منه والمصلحة لا تطالبها به لعدم وجود دفاتر وحسابات يركن إليها في تاريخ وقيمة التحويل ولكن النسبة الواردة في النظام تعتبر ربما ضربياً تتحقق في المملكة ولأن المنشأة تابعة لمراكز رئيس مقيم خارج المملكة وسوف تحول إليه الأموال وسوف يحصل على تخفيض إعفاء ضريبي مقابل ما دفعه من الضرائب في المملكة عن نشاط منشأته الدائمة".

وجاء في مذكرة المصحة الإلحاقيه ما نصه:

"الشركة تعتبر فرع من فروع شركات الخطوط الأجنبية وتحاسب تقديرياً طبقاً لأحكام المادة (٤٣) من النظام الضريبي".

#### **جـ /رأي اللجنة:**

بعد الاطلاع على وجهة نظر كل من المكلف والمصلحة، وما ورد في محضر جلسة المناقشة، وما ورد في المذكرة الإلحاقيه المقدمة من المكلف تبين أن محور الخلاف يتمثل في اعتراض المكلف على إخضاعه لضريبة المستقطعة للأسباب المفصلة في وجهة نظره، بينما ترى المصحة صحة إجرائها للأسباب المفصلة في وجهة نظرها.

وبرجوع اللجنة للقواعد المالية المدققة وإلى الربط الضريبي محل الاعتراض وإلى ملف الاعتراض تبين أن المكلف هو منشأة دائمة لغير مقيم فهو يخضع لضريبة الاستقطاع استناداً للمادة (٦٨) من نظام ضريبة الدخل والمادة (٦٣) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل مما ترى معه اللجنة رفض اعتراض المكلف على هذا البند.

#### **٢ـ مطالبة المصحة بإخضاع الأرباح التقديرية لضريبة المستقطعة.**

وفيما يلي استعراض لوجهتي نظر كل من المكلف والمصلحة ورأي اللجنة:

#### **أـ وجهة نظر المكلف:**

فيما يلي وجهة نظر المكلف كما جاءت نصاً في خطاب الاعراض:

"ودون إخلال باعتراض عمليتنا وبصفة احتياطية وبفرض أن المصحة تقصد إخضاع صافي الربح التقديري لضريبة المستقطعة وذلك بافتراض توزيع هذه الأرباح وبهذا الصدد نود إيضاح أن المادة ٦٨ من النظام الضريبي بشأن الضريبة المستقطعة لم تذكر أن الأرباح التقديرية تخضع لضريبة المستقطعة، كما لم يرد ذكر ذلك أيضاً بالمادة (٦٣) من اللائحة التنفيذية التي أحضرت الأرباح الموزعة إلى الضريبة المستقطعة بواقع %٥، كما عرفت المادة (٦٣) الأرباح الموزعة بأنها أي توزيع من شركة مقيمة إلى مساهم غير مقيم وأي أرباح محولة من منشأة دائمة إلى أطراف مرتبطة.

• ومما يؤكد ذلك أيضًا ما ورد بالمادة الخامسة من النظام الضريبي بشأن ما يعتبر مصدرًا للدخل، حيث لم يرد أن توزيعات الأرباح تعتبر مصدر من مصادر الدخل يخضع للضريبة، فقد ورد بالفقرة رقم (٧) بهذا الشأن "مبالغ مقابل خدمات تدفعها شركة مقيدة إلى مركزها الرئيس" حيث ورد بالفقرة رقم (٨) (مبالغ يدفعها مقيم مقابل خدمات تقدم بالكامل أو جزئيًا بالملكة، وهو ما لا ينطبق على الأرباح التقديرية، ولا يغير من هذا الفهم أن بعض المكلفين قد سددوا الضريبة المستقطعة على الأرباح التقديرية كما لا تعتبر قرينة أو نظام يتم تعديمه أو فرضه على كافة المكلفين، فالأنظمة والتعليمات لا تطبق تلقائيًا، فليس معنى إخضاع الأرباح الموزعة أو المحولة في حالة إعلان الشركة عن ذلك من خلال إمساك الحسابات، أن يتم إخضاع الأرباح التقديرية للضريبة في الشركات التي تحاسب تقديرية، إنما الفيصل في هذا هل تم توزيع الأرباح فعلًا على المساهمين وتجنيبها في حسابات بنكية منفصلة أو تحويلها إلى أطراف مرتقبة حسبما ورد بالنظام أم لم يتم ذلك.

• أن البعض قد يثير أن هناك فرقًا بين أن تحاسب الشركة طبقًا للحسابات وبين المحاسبة التقديرية وأن ذلك هو الفيصل في إخضاع الأرباح للضريبة المستقطعة حال توزيعها أو تحويلها وبالتالي يجب افتراض توزيع الأرباح التقديرية، أن الضريبة أو أساس فرض الضريبة لا يبني على توقع أو تخمين إنما يبني على اليقين وربما لو قامت الشركات العاملة في هذا النشاط بإمساك الحسابات وفي ظل المادة (٣٤) من النظام فلن تصرح هذه الشركات عن صافي أرباح بل ستعلن عن تحقيق خسائر كما هو سائد في شركات الطيران وبالتالي عدم خضوعها إلى ضريبة الدخل ولا الضريبة المستقطعة، وإذا تم دراسة ذلك من جانب المصلحة سوف يثبت للمصلحة أن الشركات التي تحاسب تقديرية تدفع ضريبة أكثر من مثيلتها التي تمسك الحسابات، كما سيتبين أيضًا أن شركات الطيران تحقق خسائر ولعل هذا من دواعي محاسبتها بشكل مختلف عن كافة الأنشطة.

• أن النظام الضريبي بشكل عام قد اشترط دفع المبالغ حتى يمكن استقطاع الضريبة عنها إما ماعدا ذلك من إجراءات واجهات و تقوم بها المصلحة لأن يعتبر تاريخ القيد لدى المركز الرئيس مثلًا تاريخًا للدفع يعول عليه في استقطاع الضريبة وليس له أي سند نظامي وقد تأيد ذلك بعض القرارات الصادرة عن اللجان الابتدائية مثل القرار رقم (١٥) لعام ١٤٣٤هـ والقرار رقم (٨) لعام ١٤٣٤هـ وكان سند اللجنة أنه لم يتم تحويل هذه المبالغ ومن ثم لا يستحق عنها ضريبة مستقطعة".

وخلال جلسة المناقشة قدم المكلف مذكرة إلحاقيه رقم ز/م/١٤٠٠/٣٠٥/٦١٤٣٥ ذكر فيها التالي نصًا:

"أن عملاءنا يرون أن تحديد نسبة للأرباح الجازافية سواء كانت ١٥% أو أقل من ذلك لا يعني تحقيق هذاربح، بل من الممكن تحقيق خسائر في ظل المحاسبة التقديرية، ولا يوجد شركة تقدم حسابات في هذا النشاط بنسبة ربح أكثر من ٥% إن لم تكن خسائر، أن الشركات قد توازن أحيانًا بين تحقق خسائر تواجدها بالسوق أو خروجها من المنافسة، وتوازن أيضًا بين المحاسبة التقديرية وبين تكلفة إنشاء إدارة مالية بما تحتاج وتحتوي من كواذر وأتعاب مراجعه قانونية، كل هذه عوامل يتمأخذها في الاعتبار.

إن افتراض المصلحة توزيع الأرباح التقديرية وإخضاعها للضريبة المستقطعة ليس له أساس أو مرجعية نظامية وإنما ضرب من التخمين أو التوقع على ما ينبغي أن يبني على اليقين وهو فرض الضريبة.

وفيمما لو قامت المصلحة بدراسة عن الشركات التي تعمل في هذا النشاط وتقارن بين الشركات التي تمسك حسابات، والتي تحاسب تقديرية، فسوف يثبت لها صدق ما نقول وستجد أن الشركات التي تحاسب تقديرية تدفع ضريبة أكثر من مثيلتها التي تحاسب طبقًا للحسابات، بل ستتأكد أن معظم شركات الطيران تحقق خسائر سنوية، وبشكل عام فإن النظام الضريبي السعودي قد اشترط دفع المبالغ أو تحويلها حتى يمكن استقطاع الضريبة عنها، وان كل ما تقوم به المصلحة من اجهادات كافتراض توزيع الأرباح التقديرية واعتبار تاريخ القيد بين الفرع والمركز الرئيس هو تاريخ الخضوع للضريبة المستقطعة هي إجراءات وتوقعات غير صحيحة ليس لها أي مرجعية.

ولقد تايد ذلك بقرار اللجنة الاستئنافية رقم ١٤٣٥ لعام ١٤٣٥هـ، وقد ورد في حيثيات القرار (أن المصلحة لم يثبت لها مستندًا حدوث واقعة الدفع أو ما في حكمها لذا فإن اللجنة ترى أن الأرباح التقديرية التي احتسبتها المصلحة لا تخضع لضريبة الاستقطاع)."

#### **ب- وجهة نظر المصلحة:**

فيما يلي وجهة نظر المصلحة كما جاءت نصاً في مذكرة رفع الاعتراف: -

"تعترض الشركة على مطالبة المصلحة لها بضريبة الاستقطاع على الأرباح التقديرية الناتجة عن تطبيق المادة الرابعة والثلاثين من النظام الضريبي، لتحديد الربح الخاضع لضريبة الدخل لفروع شركات الخطوط الجوية العاملة بالمملكة منذ تاريخ نفاذة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٣٠م، وتوضح المصلحة بأن المكلف يعتبر منشأة دائمة لغير مقيم، وبالتالي فكون النظام أعطى له الحق في تقديم إقراره على أساس نسبة ربح تقدرية (٥٠٪) لا يعني انتفاء تطبيق المادة (٦٨) من النظام (٦٣) من اللائحة، فهذا أقل ربح يمكن قبوله نظاماً وقد تحقق الشركة أكثر منه والمصلحة لا تطالبها به لعدم وجود دفاتر وحسابات يركن إليها في تاريخ وقيمة التحويل ولكن النسبة الواردة في النظام تعتبر ربيعاً ضريبياً تتحقق في المملكة ولأن المنشأة تابعة لمركز رئيس مقيم خارج المملكة وسوف تحول إليه الأموال وسوف يحصل على تخفيض إعفاء ضريبي مقابل ما دفعه من الضرائب في المملكة عن نشاط منشأته الدائمة".

#### **و- جاء في مذكرة المصلحة الإلتحاقية ما نصه:**

"- عند فحص ملف الشركة تم إشعارها بسداد ضريبة الاستقطاع على الأرباح الموزعة للأعوام من ٤٠٠٤م حتى ٢٠١٢م بالخطاب رقم ٤٨٦٠/١٦/١٤٣٤ و تاريخ ١٤٣٤/٧/٢٣هـ حيث إن الشركة لم تسدد ضريبة الاستقطاع على الأرباح الموزعة عند تقديم الإقرارات الضريبية (مرفق صورة) وذلك طبقاً لأحكام المادة (٦٨) من النظام الضريبي.

- تم إنهاء موقف الشركة حتى ٤٠٠٤م بالخطاب رقم ٤٦/١٢/٤٣٧ و تاريخ ٢٠/١/٤٣٧هـ (مرفق صورة).

#### **ج/رأي اللجنة:**

بعد الاطلاع على وجهة نظر كل من المكلف والمصلحة، وما ورد في محضر جلسة المناقشة، وما ورد في المذكرة الإلتحاقية المقدمة من المكلف تبين أن محور الخلاف يتمثل في اعتراض المكلف على مطالبة المصلحة بإخضاع الأرباح للضريبة المستقطعة للأسباب المفصلة في وجهة نظره، بينما ترى المصلحة صحة إجرائها للأسباب المفصلة في وجهة نظرها.

وبرجوع اللجنة القوائم المالية المدققة وإلى الربط الضريبي محل الاعتراض وإلى ملف الاعتراف حيث إن المكلف يحاسب تقديرياً وبالنظر إلى أن ضريبة الاستقطاع تتوجب عند حصول واقعة الدفع وما في حكمها وبالتالي ترى اللجنة أن احتساب الأرباح التقديرية للمكلف يأخذ حكم الدفع لمركز الرئيس.

واستناداً للمادة (٦٨) من نظام ضريبة الدخل والمادة (٦٣) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل ترى اللجنة رفض اعتراض المكلف على هذا البند.

#### **وفيما يلي استعراض لوجهتي نظر كل من المكلف والمصلحة ورأي اللجنة:**

#### **٣- الغرامات**

#### **أ- وجهة نظر المكلف:**

فيما يلي وجهة نظر المكلف كما جاءت نصاً في خطاب الاعتراف:

"يعرض عملائنا على مطالبة المصلحة بغرامة تأخير سداد، حيث إن المكلف لا يتوجب عليه ضريبة مستقطعة أصلًا، حيث تم تأسيس فرض الغرامة على فرض ظني ذاتي، وفرض الضريبة لا بد أن يبني على اليقين، ومن ثم سقوط الغرامة بسقوط أصلها".

من ناحية أخرى فإن الضريبة تصبح واجبة الأداء إذا وافق المكلف على الربط ولم يعترض عليه في الأجل النظامي، ومن ثم فلن تصبح الضريبة مستحقة إذا اعترض عليها المكلف، وتكون مستحقة بانتهاء إجراءات الاعتراض ومن ثم توجب الغرامة من تاريخ الإخطار بالربط المعدل طبقاً للقرار الصادر عن ديوان المظالم."

وخلال جلسة المناقشة قدم المكلف مذكرة إلحاقيه رقم ز/م/١٤٠/٣٠ وتاريخ ١٤٣٥/٦/٣٠ ذكر فيها التالي نصاً:

"ويرى عاملونا وبصفة أساسية أن ما بنى على باطل فهو باطل ومن ثم لا يترتب غرامة تأخير إذا سقطت الضريبة، فمتي سقط أصل الضريبة المستحقة على الأرباح التقديرية التي افترضت المصلحة توزيعها تسقط الغرامة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن الشركة قدّمت إقرارها وسدّدت الضريبة المستحقة بموجبه، وأن ما تطالب به المصلحة من ضريبة ناتج عن تغيير المصلحة لمنطق وأساس فرض الضريبة وهو اليقين الذي لا يقبل الشك، ومن ثم فإن غرامة التأخير تتوجب من تاريخ صدور قرار نهائي بالضريبة وليس الأجل النظامي لتقديم الإقرار، وقد أوضحت الفقرة (ج) من المادة (٧٦) من النظام أن الضريبة غير المسددة هي الفرق بين مبلغ الضريبة المستحقة السداد بموجب النظام والمبلغ المسدد في الموعد النظامي المحدد في الفقرة (ب) من المادة رقم (٦٠) من النظام، أي هي الفرق بين ما تم سداد مع الإقرار ضمن الأجل النظامي لتقديمه، والضريبة المستحقة بعد إدخال أعمال النظام على إقرار المكلف، ومن المعروف أن تعديلات المصلحة قد لا يتم الاتفاق بالموافقة عليها إلا بعد استنفاد مراحل التقاضي التي كفلها النظام.

أما ما ورد بالفقرة (٣) من المادة (٧٦) من اللائحة التنفيذية والفقرة (٢)، (٢، د) من المادة رقم (٧١) من اللائحة هو توسيع لا مبرر له من اللائحة التنفيذية فيما لم يقض به النظام الضريبي أصلًا."

#### **ب-وجهة نظر المصلحة:**

فيما يلي وجهة نظر المصلحة كما جاءت نصاً في مذكرة رفع الاعتراض:-

"تطالب المصلحة الشركة بغرامة تأخير السداد استناداً إلى الفقرة (أ) من المادة السابعة والسبعين من النظام الضريبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١) وتاريخ ١٤٣٥/١١٠هـ والفقرة (١/ب) من المادة الثامنة والستين من اللائحة التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٣٥/٦/١١هـ، وتمسك المصلحة بصحّة إجرائها".

#### **ج/رأي اللجنة:**

بعد الاطلاع على وجهة نظر كل من المكلف والمصلحة، وما ورد في محضر جلسة المناقشة، وما ورد في المذكرة الإلحاقيه المقدمة من المكلف تبين أن محور الخلاف يتمثل في اعتراض المكلف على بند الغرامات للأسباب المفصلة في وجهة نظره، بينما ترى المصلحة صحة إجرائها للأسباب المفصلة في وجهة نظرها.

وحيث إن اللجنة قد قضت بتوجب ضريبة الاستقطاع على المكلف مما يعني توجب الغرامة استناداً للمادة (٧٧/أ) من نظام ضريبة الدخل والمادة (١٦٨/ب) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل مما ترى معه اللجنة رفض اعتراض المكلف على هذا البند.

وبناءً على ذلك، وللحيثيات الواردة في القرار فإن لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية بالرياض تقرر ما يلي:

**أولاً: من الناحية الشكلية:**

قبول اعتراض المكلف / شركة (أ) على الربط الضريبي لعام ٢٠١٢م من الناحية الشكلية لتقديمه خلال المدة النظامية ومن ذي صفة.

**ثانياً: من الناحية الموضوعية:**

- رفض اعتراض المكلف على خضوعه للضريبة المستقطعة للحيثيات الواردة في القرار.
- رفض اعتراض المكلف على إخضاع الأرباح التقديرية للضريبة المستقطعة للحيثيات الواردة في القرار.
- رفض اعتراض المكلف على بند الغرامات للحيثيات الواردة في القرار.

يُعد هذا القرار قابلاً للاستئناف أمام اللجنة الاستئنافية الضريبية خلال سنتين يوماً من تاريخ إبلاغه للمكلف، طبقاً للقرار الوزاري رقم (١٥٢٧) وتاريخ ٢٤/٤/١٤٣٥هـ، شريطة سداده للمبالغ المستحقة بموجب هذا القرار أو تقديم ضمان بنكي بها، طبقاً للمادة (٦١) فقرة (هـ) من نظام ضريبة الدخل، والمادة (٦١) فقرة (أ) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل.

**والله ولي التوفيق،**